

ضمان حقوق الحياة في 350 ألف عقار بالضفة الغربية

وقَّع البنك الدولي، بصفته الجهة المسؤولة عن إدارة الشراكة العالمية للنُّهْج المرتبطة بالنتائج، في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني على اتفاقية منحة بقيمة 4.6 مليون دولار مع السلطة الوطنية الفلسطينية لتحسين إجراءات تسجيل الأراضي والخدمات المتصلة بالملكية للفلسطينيين.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتمويل المشروع الذي يحصل أيضا على تمويل مشترك من [البنك الدولي](#) بقيمة 5 ملايين دولار، وكذلك على 3 ملايين دولار من [الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة الفلسطينية لتطوير البنية التحتية](#) الذي يديره البنك.

وستساند المنحة السلطة الفلسطينية في خطتها لإتمام إجراءات التسجيل المنظم للأراضي في مختلف أنحاء الضفة الغربية باتباع نهج صرف مرتبط بالنتائج. وهذا هو أول مشروع للبنك الدولي والشراكة العالمية للنُّهْج المرتبطة بالنتائج يُطبَّق نُهْجًا تستند إلى النتائج في تقديم خدمات تسجيل الأراضي. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع إلى تسجيل 350 ألف قطعة أرض وعقار مع التركيز على زيادة مشاركة النساء والشرائح الأولى بالرعاية في هذه العملية.

وتم تضمين تصميم المشروع التوعية بقضايا المساواة بين الجنسين والاحتواء، وذلك لمساندة الجهود المتواصلة للسلطة الفلسطينية لضمان حماية حقوق النساء والفئات الأولى بالرعاية في إجراءات التسجيل المنظم للأراضي. وبالإضافة إلى تحسين أمن الحياة، ستتيح حقوق الأراضي للنساء أيضا زيادة سبل حصولهن على التمويل وتحسين فرصهن الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن الحصول على الأراضي والعقارات في المناطق الفلسطينية هو أحد المعوقات العديدة للنمو الاقتصادي، إذ إن محدودية عمليات تسجيل الأراضي والغموض الذي يكتنف حقوق الملكية يثيران

تحديات جسيمة أمام تطوير منشآت الأعمال والإسكان. وتعتبر العقارات المُسجَّلة أهم مصدر للضمانات، وهي الأداة الأساسية التي تستخدمها البنوك لتأمين القروض والرهن العقاري، لاسيما تلك التي تُمنح لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وعن ذلك، قال **كانثان شانكار المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة**: "إنَّ لتسجيل الأراضي منافع اقتصادية على المستويات الوطنية والمجتمعية والأسرية. وتبلغ نسبة الأراضي المُسجَّلة في الضفة الغربية 38% فحسب، وتقع نسبة كبيرة من العقارات والأراضي غير المُسجَّلة في المراكز الحضرية. ويهدف المشروع إلى حث خطى العمل من أجل زيادة عمليات التسجيل في أنحاء المناطق الفلسطينية، وهو مورد ينبغي الاستفادة منه من أجل تعزيز الموارد الاقتصادية. وهو ذو أهمية بالغة للاحتواء الاجتماعي، لاسيما الفئات الأولى بالرعاية، والنساء، وسيتيح تأمين الحيازة والفرص لتحسين مستويات المعيشة."

ستقوم على تنفيذ هذا المشروع سلطة الأراضي الفلسطينية وهيئة تسوية الأراضي والمياه من خلال نظام يستند إلى الأداء. وسيكون الصرف من حصيلة المنحة مرتبطا بتحقيق نتائج محددة، وسيتم تعويض الحكومة عن المصروفات المؤهلة على أساس أهداف دورية متفق عليها للتحقق من العقارات والأراضي المُسجَّلة.

نبذة عن الشراكة العالمية للنهج المرتبطة بالنتائج: تقدم الشراكة حلول تمويل مبتكر تربط التمويل بالنتائج الفعلية المُحقَّقة. وتتيح نُهجنا للتمويل المرتبط بالنتائج تيسير الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي، والطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم للأسر منخفضة الدخل والمجتمعات المحلية التي قد تصبح بغير ذلك محرومة من الخدمات. ومن خلال جمع المُمولين من القطاعين العام والخاص بُغية تعظيم الموارد وتصميم حوافز فاعلة لمقدمي الخدمات من أجل الوصول إلى المجتمعات منخفضة الدخل التي تعاني نقص الخدمات، نتيح للناس الفرصة لتحقيق معيشة أفضل.

للاتصال:

في واشنطن: أمسال رومباو؛ هاتف: 1 202 473 8344+؛ بريد إلكتروني: abumbaugh@worldbank.org

الضفة الغربية وقطاع غزة: ماري كوسا، هاتف: 972 2 236 6500+؛ بريد إلكتروني: mkoussa@worldbank.org

للمزيد من المعلومات عن الشراكة العالمية للنُهج المرتبطة بالنتائج، يرجى زيارة الموقع: www.gprba.org

للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يرجى زيارة الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza>